



الدينار و الجنيه : سقوط مدفوع من الصندوق

من جهتها قدّمت أماني بن سيك علي ممثلة المرصد التونسي للاقتصاد عرضا حول الورقة التفسيرية التي أصدرها المرصد خلال هذا الشهر بعنوان: الإصلاحات النقدية تحت مظلة صندوق النقد الدولي: تخفيض قيمة الدينار كحالة دراسية. أوضحت السيدة أماني في عرضها بأنّ الدينار التونسي فقد 52% من قيمته مقابل الدولار الأمريكي بين سنتي 2011 و2022، كما أبرزت عبر رسم بياني تطوّر سياسة سعر الصرف في تونس بين سنتي 1979 و2022 مُشيرة إلى اعتماد البنك المركزي سابقا سياسة دعم الدينار في مواجهة الصدمات بهدف الحفاظ على قدرة هذا الأخير التنافسية إلا أنه وبداية من سنة 1979 تمّ تحديد قيمة العملة وفقا لمبدأ ربط العملات. سنة 2013 جاء صندوق النقد الدولي بمغالطاته حيث ادّعى هذا الأخير بأنّ زيادة مرونة سعر الصرف ستحسّن من عجز الميزان التجاري وتخفف من الضغوط التضخمية وتزيد من معدّل تغطية الاحتياطيات الدولية، وهو ما أثبتت الأرقام المقدّمة في الرسوم البيانية مجانيته للصواب إذ بيّنت عدم تلاءم توصيات واملاءات صندوق النقد مع خصائص الاقتصاد التونسي. تحدّثت المتدخلة كذلك عن مختلف المراحل و الاجراءات التي اتبعتها الدولة التونسية في تطبيقها لإملاءات الصندوق، كما تحدّثت أيضا عن تبعات تخفيض قيمة الدينار التونسي على خدمة الدين وعلى المنشآت العمومية وعلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

أما عن الحالة المصرية فقد بين الأستاذ عمرو العدي بأنّ أوجه الشبه بينها وبين الحالة التونسية أكثر من أوجه الشبه بينها وبين المغرب، هي كلّها "توبيعات على لحن واحد" حسب تعبيره، فالاتحاد الأوروبي هو الشريك الاقتصادي الأوّل لهذه الدول التي تعتمد اقتصاداتها على تصدير المواد الخام واستيراد المنتوجات ذات القيمة المضافة. "هناك خلل في هذه الاقتصادات" أذرف الكاتب مُفسّرا، أحد أسبابه السياسة النقدية لهذه البلدان ولكنه أيضا نتيجة للتقسيم الدولي للعمل. تعود علاقة مصر بصندوق النقد الدولي لسبعينيات القرن الماضي وعلاوة على حضوره الدائم كمقرض فقد تحوّل في السنوات الأخيرة إلى شرط

العملات الوطنية تحت الهجوم: إجراءات تخفيض قيمة العملة المدفوعة من قبل صندوق النقد الدولي وتداعياتها على شمال افريقيا

انعددت يوم الأربعاء 21 جوان 2023 ندوة عبر الأترنت بعنوان "العملات الوطنية تحت الهجوم: إجراءات تخفيض قيمة العملة المدفوعة من قبل صندوق النقد الدولي وتداعياتها على شمال افريقيا"، بالشراكة بين المرصد التونسي للاقتصاد ومنصة العدالة الاجتماعية.

أشرف على إدارة هذه الندوة محمد حدّاد وهو صحفي و باحث في السياسات العمومية مع مشاركة كل من محلّلة السياسات العمومية أماني بن سيك علي عن المرصد التونسي للاقتصاد ومن مصر الباحث والأستاذ المحاضر المساعد في الجامعة الأمريكية عمرو عدلي ومن المغرب الأستاذ الجامعي والاقتصادي نجيب أقصي. تندرج هذه الندوة ضمن سلسلة ندوات رقمية حول: إصلاحات المؤسسات المالية الدولية وتأثيرها على وضعية الحقوق في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

الدرهم المغربي و مخاطر الخط الائتماني:

قدّم الأستاذ نجيب أقصي في مداخلة الحالة المغربية كحالة مغايرة للثنتين التونسية والمصرية إذ لم تقم المغرب إلى حدّ الآن، حسب تعبيره، بالقفزة نحو تحرير الدرهم بالكامل فلا يمكن لسعر الدرهم أن يفوت هامش 5% صعودا أو نزولا. تسائل الأستاذ عن التسلسل الزمني الذي أوصلنا إلى الوضع الحالي وعن العوامل التي من الممكن أن تدفع الدولة لتغيير نظامها النقدي المرن والقفز نحو التعويم. أشار الأستاذ كذلك إلى أنّ المطالبة بتعويم العملة الوطنية جزء من برامج الإصلاح الهيكلي التي تعود إلى ثمانينات القرن الماضي، وفسر تأخير هذه الخطوة إلى الآن بالتغيير الذي حصل في المديونية المغربية بين أواخر التسعينات وسنة 2007 حيث انخفضت المديونية الخارجية إلى 20% من الدين العام ممّا أعطى السلطات المغربية هامش حريّة إذ قلّت حاجتها للعملة الأجنبية. إلا أنّ الأوضاع تغيّرت مع حلول سنة 2013 حيث عاد الحديث عن التعويم مع عودة الدولة للجوء إلى صندوق النقد الدولي (الخطّ الائتماني) والديون الخارجية. بلغت ضغوطات صندوق النقد أوجها سنة 2017 وأعلن البنك المركزي المغربي نيّته اتخاذ الخطوة الأولى نحو تعويم الدرهم في شهر مارس من نفس السنة إلا أنّ رفض الحكومة أجلّ العملية لحدود شهر جانفي 2019 حيث تمّ الرفع في الهامش. نظرا للظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة تراجعت الواردات وارتفع مخزون العملة ممّا برز التقدم للمرحلة الثانية من التعويم في 9 مارس 2020 وصار هامش العملة 10%.



هو التعويم الكامل هي فكرة خاطئة وغير واقعية إن لم تتم الاستفادة من الآليات التي تربط المؤسسات ببعضها...فبالتالي ترجمة مكاسب التخفيض تقع فقط في نظريات الصندوق ولا تمت للواقع بصلة.

اختتمت الندوة بطرح أسئلة على المشاركين بتسير محمد الحداد الذي قام بطرح سؤال احمائي يتعلق بكيفية تحوّل مهمّة صندوق النقد الدولي من الحفاظ على استقرار العملات (قبل نهاية نظام بريتن وتز) إلى تخفيض قيمة العملات؟ أما الإجابة فكانت من السيد نجيب أقصي بأن مهمّة الصندوق الحقيقية هي المحافظة على هيمنة الدولار وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على ميزان القوى فالتخفيض آلية من آليات الحفاظ على السيطرة.

تساءل الحاضرين كذلك على تبعات هذه السياسات النقدية المملاة من قبل صندوق النقد الدولي و أثارها على القطاعات الحيوية من بينها شركة الكهرباء و الغاز في تونس.

انقطعت الندوة بسبب قرصنة الرابط من جهة غير معلومة.

أساسي للنفاد إلى الدين الخارجي. يشهد الجنيه المصري انخفاضا شديدا منذ سنة 2013 مما انعكس مباشرة على معدلات التضخم وفاقم في الفجوة بين الصادرات والواردات، فجوة تحاول السلطات سدّها باللجوء مجدداً للصندوق. يعتقد المتدخّل بأنّ استخدام كلمة انخفاض أنسب من استخدام كلمة تخفيض فحتّى لو رفض البنك المركزي تخفيض العملة فللسوق السوداء كلمتها. ركّز السيد عمرو في مداخلة على أولوية التركيز على الأسباب الجذرية وتجاوز الحديث عن السياسات النقدية وعلى أنّ فكرة الصندوق على أنّ الحل في مصر

